

العلاقات المدنية- العسكرية والديمقراطية: تطور التنظير من السيطرة المدنية إلى دور الجيش في الانتقالات الديمقراطية

Civil-Military Relations and Democracy: The Evolution of Theorizing from Civilian Control to The Military Role in Democratization

بوروني زكرياء¹

¹ جامعة قسنطينة 3 صالح بونيندر، zakaria.bourouni@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2026/04/15

تاريخ القبول: 2026/01/22

تاريخ الاستلام: 2026/01/12

ملخص:

استهدفت الدراسة الوقوف على تطور التنظير في حقل العلاقات المدنية- العسكرية، والذي يمثل أيضا عاملا تفسيريا يرتبط بعلاقة وطيدة بالديمقراطية، من حيث وجودها واستقرارها وقابليتها للاستمرار. وظهر في المحصلة أن تحولا طرا على الأجندة البحثية من التركيز على السيطرة المدنية لمنع الانقلابات، ومتطلبات الاحتراف واحترام الجيوش لمجال اختصاصها وأداء دورها بفعالية، إلى الاهتمام بإصلاح القطاع الأمني في إطار مقارنة أشمل تؤكد على احترافية وفعالية الأداء من جهة، مع إدراج أبعاد تتعلق بالتنمية والأمن المجتمعي والحوكمة من جهة أخرى، وهو ما برز في إطار البحث في ترسيخ الديمقراطيات الناشئة، أما الانتفاضات العربية فقد أدرجت مبحثا مستجدا يتعلق بدور الجيوش في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: العلاقات المدنية- العسكرية، الديمقراطية، الانتقالات الديمقراطية، إصلاح القطاع الأمني، دور الجيش في الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

This study aimed to examine the evolution of theorizing in the field of civil-military relations, which also represents an explanatory factor closely linked to democracy in terms of its existence, stability, and sustainability.

Ultimately, it became clear that a shift has occurred in the research agenda, moving from a focus on civilian control to prevent coups, and the requirements of professionalism and military respect of its area of expertise and effective performance, to an interest in security sector reform within a broader approach.

This approach emphasizes professionalism and effectiveness on the one hand, while incorporating dimensions related to development, community security, and governance on the other. This shift emerged within the research on consolidating new democracies. The Arab uprisings, in particular, introduced a new area of inquiry concerning the military role in the transition to democracy phase.

Keywords: Civil-Military Relations; Democracy; Democratization; Security Sector Reform; Military Role in Democratization.

المؤلف المرسل: زكرياء بوروني، zakaria.bourouni@univ-constantine3.dz

مقدمة:

تعد العلاقات المدنية العسكرية من العوامل المحددة لطبيعة النظام السياسي ومدى استقراره، فلطالما كانت الانقلابات العسكرية سببا رئيسيا لسقوط الأنظمة الحاكمة ونشوب النزاعات على السلطة، وبالأخص في بعض مناطق العالم، كما كان الحال في إفريقيا على مدار عقود في الدول الناشئة عن تصفية الاستعمار التقليدي، وفي سياق الانتشار العالمي لموجات الانتقال إلى الديمقراطية اكتست معضلة الانقلابات باعتبارها تهديدا لاستدامة وترسيخ الديمقراطيات الناشئة أهمية قصوى، ويشدد التنظير في هذا الصدد على التصدي لإشكالية تنظيم العلاقات المدنية العسكرية عبر تفعيل مبدأ السيطرة المدنية، وتعود الأطروحات البارزة في هذه المسألة إلى النصف الثاني من القرن العشرين، غير أن هذا الانشغال ظل مطروحا لاختلاف التنظير على عوامل وشروط إرساء هيمنة السلطة المدنية المنتخبة على الجيش من جهة، وتكرار حالات التدخل العسكري في الشأن السياسي للدول وتطور أوجهه من جهة أخرى، وانتبه الباحثون في هذا المجال مؤخرا إلى الفراغ الذي تركه التنظير فيما يتعلق بدور الجيش في الانتقال الديمقراطي، وذلك لانحصاره في سبل تجسيد السيطرة المدنية كأحد الشروط الضرورية لترسيخ الديمقراطية.

تستهدف هذه المحاولة على ضوء ما سبق مراجعة تحيط قدر الإمكان بالتنظير للعلاقات المدنية- العسكرية كمتغير مستقل ذو صلة بالديمقراطية، وذلك لفهم كيفية تأثير وانعكاس هذا العامل على إرساء واستقرار واستمرار النظام الديمقراطي، والكشف عن سبل تكريس السيطرة المدنية باعتبارها الشكل الصحي لعلاقات مدنية- عسكرية ذات طابع ديمقراطي، ولا يكتمل هذا المسعى دون ضبط المفاهيم

المحورية، واقتضى ذلك كله الاعتماد على منهج وصفي لرصد أهم الإسهامات النظرية، مع الاعتماد على التحليل لاستخلاص نتائج تمكن من تحقيق أهداف البحث المعرب عنها، والتي تلخصها الإشكالية: كيف تؤثر العلاقات المدنية العسكرية على إقامة النظام الديمقراطي وترسيخه، وذلك على ضوء التنظير في هذا المجال وتطوره؟

أولا: التأصيل المعرفي للعلاقات المدنية- العسكرية

1. تعريف العلاقات المدنية العسكرية:

حظيت العلاقات المدنية- العسكرية باهتمام معرفي ضمن الفلسفة السياسية منذ آلاف السنين، فقد أثار السؤال الرئيسي المعبر عنه بمقولة الأديب الروماني "جوفينال" Juvenal "من يحرس الحرس؟" (Who will guard the guardians?)¹ ضمن ما بات يمثل حقلا معرفيا فرعيا حفيظة الفلاسفة منذ أفلاطون (Plato)، غير أن الأبحاث والأدبيات التي شكلت هذا المجال لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تعد العلاقات المدنية- العسكرية ميدانا للدراسة والبحث عبر تخصصات العلوم الاجتماعية، والذي تغطيه أعمال علماء السياسة والاجتماع- العسكري والمؤرخين².

وتشير العلاقات المدنية- العسكرية بالمعنى الواسع إلى التفاعل بين القوة المسلحة للدولة كمؤسسة مع باقي قطاعات المجتمع الذي تنتمي إليه³، فهي تشمل العلاقات بين الجيش وكل الهيئات المدنية في المجتمع وعلى كل المستويات، بيد أن التركيز ينصب ضمن هذا المجال إلى حد كبير على علاقة الجيش بالسلطات المدنية العليا للدولة⁴.

وعمد "أوريل كرواسانت" Aurel Croissant مع "ديفيد كين" David Kuehn في سبيل الإحاطة بمفهوم العلاقات المدنية- العسكرية إلى تفكيك وتعريف العناصر التي تركبه كل على حدة، حيث أن الجيش أو القوات المسلحة (Military or The Armed Forces) تتألف من مؤسسات الدولة وأفرادها الذين يضطلعون قانونا باستخدام القوة القسرية للدفاع عن إقليم الدولة بمواجهة التهديدات الخارجية، أما المدنيون Civilians فجميع المنظمات والأعضاء غير العسكريين في الحكومة والسلطة التشريعية الذين يجوزون سلطة صياغة وتنفيذ ورقابة القرارات السياسية، وعليه فإن العلاقات المدنية- العسكرية Civil-Military Relations يمكن أن تعرف على أنها مجمل التفاعلات بين قيادة القوات المسلحة والنخب السياسية غير العسكرية التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات السياسية⁵.

2. طبيعة وأشكال العلاقات المدنية- العسكرية

تطرح العلاقات المدنية- العسكرية كما يوضح "بيتر فيفر" Peter D. Feaver معضلة نظرية وعملية، فثمة مفارقة في أن الدولة وخوفاً على أمنها تلجأ من خلال السلطة السياسية لإنشاء مؤسسة تعمل على تعزيز قوتها القمعية لمواجهة التهديدات الخارجية، وفي المقابل تتخوف من أن تنقلب هذه القوة على الدولة والمجتمع، بحيث تنزع النخب العسكرية إلى فرض إرادتها ومصالحها عبر مصادرة القرار السياسي بشكل ما، وهو ما يمثل نمطاً ثابتاً يمتد عبر التاريخ البشري وإشكالا تقليدياً تتصدى له نظرية العلاقات المدنية العسكرية⁶، إنه إشكال طرحه الفلاسفة السياسيون منذ "أفلاطون" Plato يتعلق بالتفويض وتقسيم العمل كمقتضى للاجتماع البشري، ويظهر على خطوتين في تفويض سلطة اتخاذ القرار السياسي أولاً ثم مهمة الدفاع لمجموعة متخصصة، وتشكيل هذه القوة القسرية ينطوي مسبقاً على تهديد كامن لحرية الجماعة، وفي المحصلة يقود الإشكال المعبر عنه آنفاً إلى السؤال الجوهرى الذي يستنفر مجمل الجهود العلمية في هذا المجال والمتعلق بمدى خضوع الجيش للسلطة المدنية التي تدير شؤون النظام والدولة؟⁷.

وحدد "صامويل هانتنغتون Samuel P. Huntington" في عمله المرجعي "الجندى والدولة" The Soldier and The State (1957) أربعة أبعاد للعلاقات المدنية العسكرية⁸:

- أن العسكريين والمدنيين يمثلون مجموعتين متميزتين، مع اعترافه بأن المجموعة الأخيرة بالأخص تضم عدة مجموعات فرعية.

- أن العلاقات المدنية العسكرية ذات طابع صراعى.

- أن تبعية الضباط العسكريين للسلطة المدنية أو السيطرة المدنية بعبارة أخرى -مع منح استقلالية للجيش في نطاق الاختصاصات العسكرية- هو النمط المثالى للعلاقات المدنية- العسكرية.

- أن التحول في العلاقات المدنية- العسكرية مع الوقت يرتبط أساساً بدرجة فعالية السيطرة المدنية.

لقد كان هذا الإطار المفاهيمي العام مقبولاً على نطاق واسع أكاديمياً حتى من قبل الباحثين الذين انتقدوا تحليل "هانتنغتون" Huntington واختلفوا معه، غير أن هذا الأخير أغفل شكلاً آخر للعلاقات المدنية العسكرية، ففي بعض الحالات وخارج السياق الأمريكى الذي استند إليه يمكن أن تخرج

العلاقات المدنية- العسكرية عن طابعها المتأصل في افتراضه، حيث لاحظ "ديفيد ألبرايت" David E. Albright من خلال تحليله الذي خص الدول الشيوعية أن التعاون Cooperation قد يكون هو السمة السائدة لهذه العلاقات في أغلب الأوقات، ولا سيما إذا قلّت درجة التمايز بين السلطات العسكرية والمدنية أو كان الخط الفاصل بينها أكثر غموضاً، ففي معظم التجارب الشيوعية يمارس ضباط الجيش السلطة السياسية من خلال الحزب الواحد، وأشار الباحث إلى مجموعة أخرى من المتغيرات التي تتدخل في تحديد وضعية العلاقات المدنية العسكرية في مستوى ما بين الصراع الشامل والتعاون الكامل.⁹

وتصورت "ريبيكا شيف" Rebecca Schiff من خلال نظريتها عن "التوافق" Concordance أن التعاون بين أطراف العلاقات المدنية العسكرية (الجيش والنخب السياسية والمواطنين) أحد الأشكال الممكنة، وتحقيق التكامل قد ينطوي حسبها أو لا ينطوي على التمايز الذي لا يعد ضرورة له، فوفقاً لها لا يمثل الفصل التام والسيطرة المدنية العامل الرئيسي في تقليل احتمالات تدخل العسكريين في شؤون الحكم، وإنما يرجع الفصل في ذلك إلى شروط مؤسسية وثقافية-تاريخية، والتي تتحقق عبر توصل الأطراف المدنية والعسكرية لاتفاق حول أربعة مؤشرات تحددها في: التركيبة الاجتماعية لضباط الجيش، وعملية صنع القرار السياسي، ونظام التجنيد، وشكل الجيش (النظرة العامة للجيش).¹⁰

وقدم "دوجلاس بلاند" Douglace Bland طرحاً يتكامل مع نظرية "التوافق" متناولاً العلاقات المدنية على أساس ما سُمي "المسؤوليات المشتركة" Sharing Responsibilities، ومفاده أن السلطة المدنية تتولى الإشراف على القوات المسلحة، وتحمل مسؤولية جوانب من سياسة الدفاع مع إبقاء جوانب أخرى تحت مسؤولية قيادة الجيش، وهو هنا يؤكد على السيطرة المدنية، والتي لا تتحقق وفقاً لوجهة نظره من خلال أدوار المدنيين وحسب وإنما يتقاسم المسؤولية معهم ضباط الجيش، وتعتمد في تقديره على اتفاق الطرفين على نظام وطني يشمل معايير ومبادئ وقواعد وإجراءات لاتخاذ القرار، والتي تطابق وتلبي توقعات وتطلعات الطرفين، ويتصور الباحث أن السلطات المدنية يجب أن تشرف على السياسات المتعلقة بالأهداف الوطنية، وتتولى تخصيص موارد الدفاع، واستخدام القوة، كما أنه من المهم إيجاد آليات مناسبة لمسألة المدنيين للضباط العسكريين على وفائهم بالمسؤوليات الموكلة إليهم وفقاً لمعايير السلوك والأداء المتفق عليها.¹¹

وتعددت الجهود المعرفية لتصنيف أشكال العلاقات المدنية- العسكرية كأحد أهم المداخل لتمييز أنماط الأنظمة السياسية، وذلك من حيث نفوذ وتأثير الجيش حيث تمايزت هذه التصنيفات ولم تتفق، لكن أبرزها وأكثرها استظهارا في الأبحاث يبقى التصنيف الثلاثي الذي قدمه "كلود ويلش" Claud E. Welch، وقد قسمها إلى¹²:

أ. علاقات مدنية- عسكرية برتورية: وتندرج ضمن هذا الصنف حالات التدخل الواسع النطاق للجيش في المجال السياسي عبر الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد بذلك. واقتبس مفهوم البريتورية Praetorianism من تسمية حرس الإمبراطورية الرومانية Praetorian Guard الذي استأثر بمكانة سياسية كبيرة بصفته حاميا لمجلس الشيوخ في روما، ولم يكتف بهذا الدور حيث برزت نزعته للسيطرة على السلطة ليصبح الجماعة المركزية في النظام السياسي، وقد تبلور بفضل أعمال "إريك نوردينغر" Eric A. Nordlinger (1977)، و"عاموس" بيرلموتر "Amos Perlmutter (1977)، و"كلود ويلش" Claude E. Welch, Jr مع "آرثر سميث" Arthur K. Smith (1974)¹³.

ب. علاقات مدنية- عسكرية متداخلة Penetrated: تمثل النظم الشيوعية هذا النمط بالنظر لتأسيس الجيش من خلال انخراط ضباطه في الحزب الشيوعي ومساهمتهم في بلورة القرار السياسي كجزء من النخبة الحاكمة .

ج. علاقات مدنية- عسكرية ديمقراطية: يقوم هذا النمط على السيطرة المدنية على الجيش بمقتضى الضوابط الدستورية والقانونية، مع التأكيد على احتفاظ العسكر باستقلالهم المهني وعلى احترافيتهم، وهذا الصنف اقتصر وجوده تاريخيا على الدول الديمقراطية الغربية.

ثانيا: مدخل العلاقات المدنية- العسكرية في تحليل وتفسير الحكم الديمقراطي

اقتزن الحكم الديمقراطي في التنظير بخضوع الجيش للسيطرة المدنية، فالجيش يفوض للاضطلاع بدور محدد في توفير الأمن للأمة، ومصلحه ليست مستقلة عن مصالح النظام السياسي، وعكس المنظر البروسي ورائد الإستراتيجية العسكرية المعاصرة البارز "كارل فون كلوزفيتز" Carl von Clausewitz هذه الفكرة بتعبيره: "الدافع السياسي هو الهدف، والحرب هي أداة تحقيقه، والأداة لا يمكن تقديرها بمعزل عن الغرض منها"، فالحرب بالنسبة إليه ليست فعلا سياسيا

فقط وإنما أداة للسياسة¹⁴، وأثرت عنه مقولة شهيرة في هذا الصدد أن: "الحرب والعمليات العسكرية ليست إلا استمرارا للسياسة، ولكن بوسائل أخرى"، فالجيش أو المؤسسة العسكرية (صفة المؤسسية تقتزن بخصائص لا يمكن إطلاقها على كل الجيوش) في الدول الديمقراطية حسب وصف "فيفر" هي: "سلطة تنفيذية بيد ساسة البلاد فيما يتصل بالأمن الوطني والدولي، وبضمان السلامة والنظام العام"، ويشبها بأفرادها بأنها بمثابة الموظفين بإمرة المديرين السياسيين¹⁵.

تعد السيطرة المدنية في التنظير إذن دعامة أساسية للديمقراطية تمنع من تعدي العسكريين لنطاق اختصاصهم والمسؤولية المفوضة إليهم في الدفاع عن أمن الدولة، وتحول بالتالي دون ممارستهم للنفوذ والتأثير على القرارات السياسية أو الانفراد بها، لكن ذلك لا يعني تجاهل خياراتهم السياسية ذات الصلة بالشأن العسكري، كما لا ينبغي أن يفقدتهم استقلاليتهم في إدارة وتسيير شؤونهم الخاصة، أو أن يقلص من مقدرتهم على توفير الموارد والوسائل التي تكفل القيام بدورهم بفعالية، وفي ما يلي تتعرض الدراسة لمفهوم السيطرة المدنية وتعريفه، وكذا لسبل تجسيدها حسب الإسهامات النظرية في خصوصها.

1. تعريف السيطرة المدنية:

يتوقف وجود واستمرار النظام الديمقراطي إذن على شرط تبعية القوات المسلحة عموما للسلطات المدنية المنتخبة ديمقراطيا، وهذا محل إجماع واسع بين الباحثين على غرار "خوان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستين" Alfred Stepan (1996)، و"مكايل ديش" Michael C. Desch (1999)، و"جيمس بيرك" James Burk (2002)¹⁶، لكن تعريف السيطرة المدنية على النقيض لا يحظى بقدر مماثل من الاتفاق، ويشير "أوريل كرواسون" Aurel Croissant وزملاؤه في هذا الخصوص أن السيطرة المدنية Civilian Control جرى تعريفها تقليديا وبصفة ضمنية على نحو ما فعل "إريك نوردلنجر" Eric A. Nordlinger على أنها غياب الانقلابات والحكم العسكري، وهذا التعريف بهذه الصيغة السلبية لا يسلم من السطحية ويمكن نقده من عدة جوانب، فبداية إنه يحتزل العلاقات المدنية- العسكرية ذات الطبيعة المعقدة في مظهر واحد جزئي ومتطرف حسب وصف "روبن لوكهام" Robin Luckham (1971)، وبالمرّة فإنه يتغاضى عن أشكال أخرى من تدخل الجيش

في السياسة والتي لا تقل عن الانقلاب خطورة على الحكم المدني الديمقراطي كما يعبر "مارتن إدموند" Martin Edmonds (1988)، ومن الأمثلة عن ذلك عزل السلطة المدنية في بعض من المجالات السياسية أو المجالات المحجوزة كما أسماها "صامويل فلنزولا" J. Samuel Valenzuela (1992)، أو منعها من التدخل في الشؤون العسكرية، وإلا احتلال عسكريين لمناصب مدنية لاتخاذ القرار وهو ما يطلق عليه "ديفيد بيون-برلين" David Pion-Berlin "السلطة العمودية" Vertical Authority (2003)، وكذا اعتماد الحكومة على الجيش في النهوض بالأمن والتنمية ضمن الحدود الوطنية، فعدم لجوء القوات المسلحة للانقلاب لا يعني خضوعها للسيطرة المدنية بقدر ما قد يعني تمكنها من فرض مصالحها بطرق أخرى أقل وضوحا، علما أن حالات الحكم العسكري المباشر كما الانقلابات العسكرية عرفت تراجعا كبيرا منذ الثمانينيات¹⁷.

ويركز معظم الباحثين بدلا من الانقلاب على مدى ترجيح الخيارات المدنية في وجود اختلاف للرؤى بين المدنيين والعسكريين¹⁸، بينما ييني "أوريل كرواسون" Aurel Croissant ومن كتبوا معه تعريفهم للسيطرة المدنية على توصيفهم للعلاقات المدنية- العسكرية على منوال "كلود ويلش" Claude E. Welch, Jr بأنها استقطاب بين الطرفين على مدار سلسلة متصلة لاتخاذ القرارات، حيث يعرفون السيطرة المدنية بالبناء على ذلك بأنها تمتع المدنيين بسلطة حصرية لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية وتنفيذها، مع إمكانية تفويضهم وإبرادتهم الحرة لسلطة القرار والتنفيذ لسياسات معينة للجيش الذي لا يحظى بأي سلطة خارج المجالات المحددة له، فالمدنيون ينفردون بتحديد هذه السياسات الخاصة أو الجوانب السياسية وآليات التنفيذ، وأيضا بتعريف الحدود بين صنع وتنفيذ السياسات، وفوق ذلك يفترض أن تحظى السلطات المدنية بصلاحيات مراقبة وفرض عقوبات على العسكريين ومراجعة قراراتهم¹⁹، فلا يمكن الحديث عن رقابة مدنية ما لم يكن القادة السياسيون قادرين على فرض العقوبات على أفعال وسلوكيات الضباط العسكريين المتجاوزة للحدود بين مجالات السلطة والمسؤولية المدنية والعسكرية، وحيث يقدر المدنيون على تأديب العسكريين بإجراءات وأساليب غير عسكرية²⁰.

وانتهى "كرواسون" Croissant وزملاؤه من خلال التعريف السالف، وعبر الاسترشاد بتحليل "ثيموتي كولتون" Timothy Colton (1979) للعلاقات المدنية- العسكرية في الاتحاد السوفياتي، و أعمال باحثين آخرين على غرار ما قدمه "هارولد ترينكوناس" Harold Trinkunas (2005)

عن أمريكا اللاتينية إلى اعتبار "السيطرة المدنية" مجموعة من المعايير، والقواعد، والمؤسسات التي تشكل ميزان قوة صنع القرار ما بين المؤسسات المدنية والجيش، وذلك في خمسة مجالات هي: تجنيد النخبة Elite Recruitment، والسياسة العامة Public Policy، والأمن الداخلي Internal Security، والدفاع الوطني National Defense، وتنظيم الجيش Military Organization، فالسيطرة المدنية لا تكون كاملة إلا إذا تمتع المدنيون بسلطة اتخاذ قرار غير متنازع عليها ضمن المجالات الخمسة المذكورة، بينما تمثل السيطرة العسكرية على مجمل هذه المجالات النظام العسكري المثالي، أما في حالة عدم تدخل الجيش في اختيار القيادة السياسية، وإذا احتفظ مع ذلك بسلطة مستقلة في اتخاذ القرارات السياسية في مجالات جوهرية، كسياسة الأمن أو الدفاع، وظل متحررا من التدخل المدني في شؤونه الداخلية، فإن السيطرة المدنية توصف بالمحدودة²¹.

2. السيطرة المدنية والديمقراطية:

تسود القناعة في العلوم السياسية أن الديمقراطية نظام حكم مدني، وتدار العملية السياسية فيه من قبل المدنيين المنتخبين الذين تفوض لهم السلطة من قبل الشعب، وليس من طرف الجيش أو أي من القوات المسلحة التي تسيطر على وسائل العنف، أو تمثل قوة الإكراه الشرعي للدولة، فالنظام الديمقراطي في وصف "بيتر فيفر" Peter D. Feaver يخضع قانونيا العسكريين لسلطة المدنيين على الرغم من أفضلية الأمر الواقع أو القوة المادية، وإن ساد الاتفاق كذلك في الأدبيات على أن السيطرة المدنية على الجيش والقوات المسلحة شرط أساسي لترسيخ الديمقراطية، فإن هذه العلاقة لم تحظ بالتحليل الكافي في نطاق الدراسات المتخصصة، والذي يأخذها أبعد من الحقيقة الشاخصة بأن الانقلاب العسكري يقوض دعائم النظام الديمقراطي، وذلك بإبراز مدى وكيفية تأثير ضعف السيطرة المدنية على استقرار الديمقراطية²².

وينطلق "أوريل كرواسون" Aurel Croissant وزملاؤه في تحليل العلاقة المذكورة من تعريف متوسط المدى للديمقراطية، والذي يقع بين الحد الأدنى الإجرائي Minimalist-Procedural، وهو نمط التعريفات الذي ركز على "الانتخابات" Electoral ويقرن الديمقراطية بوجود نظام انتخابي فعال وحكومة تمثيلية، مقارنة بتعريفات الحد الأقصى التي تعكس تصورات متوسعة أو سميكة Thick كما توصف، وتتناول أشكالا تشمل خصائص نوعية كالشاركية والتداولية وما يسمى الديمقراطية القوية

Strong Democracy، والتعريف المعتمد من قبل الباحثين يمثلُه نمط "الديمقراطية المدججة" Embedded Democracy كما عبر عنه "ولفغونغ ميركل" Wolfgang Merkel، والذي يتجاوز القاعدة الإجرائية المتمثلة في الانتخابات التنافسية وضماناتها الحقوقية اللبرالية في توصيف "روبرت دال" Robert Dahl، ويقوم على مفهوم أكثر عمقا للديمقراطية اللبرالية باعتبارها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تمثل أنظمة جزئية Partial Regimes تضمن وجودها المعياري والوظيفي، وهي خمسة أنظمة جزئية تؤثر بشكل متبادل لضمان التوازن الداخلي للنظام ككل، وكذا الخارجي إزاء البيئة المحيطة (المجتمع، والاقتصاد، ووضع الدولة، والسياسة الدولية)، وتشمل الأنظمة الفرعية نظاما انتخابيا ديمقراطيا، والحقوق السياسية للمشاركة، والحقوق المدنية، والمحاسبة الأفقية، وحصر السلطة الحقيقية للحكم في الممثلين المنتخبين ديمقراطيا²³.

يظهر جليا أن النظام الأخير المتعلق بجعل السلطة في يد المنتخبين ذو صلة وطيدة بفكرة السيطرة المدنية، والتي تمثل على الأقل إحدى ركائزه بما أن السلطة يمكن أن تخضع لنفوذ جهات أخرى غير منتخبة وليست بالعسكرية أو الأمنية أيضا، وتعد الشروط المؤسسية في هذا التصور منظومة متكاملة لعمل الديمقراطية اللبرالية، فأى خلل في مأسسة أحد الأنظمة الفرعية يقوض وجود النظام الكلي، وإن كان متعذرا على أي نظام سياسي استيفاء كل المعايير المؤسسية بشكل مثالي، وتبرز علاقة السيطرة المدنية بوجود واستقرار النظام الديمقراطي من خلال التحليل السالف من وجهين، أولهما يتمثل في أن ضعف السيطرة المدنية يمكن أن يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سقوط النظام الديمقراطي، ومن ناحية ثانية من شأن ضعف السيطرة المدنية الحد من تجسيد وضمان المبادئ والمعايير والإجراءات الديمقراطية في الأنظمة الفرعية ولاسيما الأول والرابع، والمتعلقين بديمقراطية الانتخابات والمحاسبة الأفقية، حيث ينطوي النظام الأخير على الرقابة البرلمانية على الميزانيات والنفقات العسكرية، وكذا المراجعة القضائية للعمليات العسكرية، وتكون النتيجة بالتالي تشويه الديمقراطية أو تشكيل ديمقراطية معيبة Defective Democracy²⁴.

كانت الانقلابات تقليديا تمثل سببا مباشرا لانحيار الأنظمة الديمقراطية كمظهر واضح لضعف أو انعدام السيطرة المدنية، لكن هذه الحالة باتت حدثا استثنائيا منذ نهاية الحرب الباردة، فيما صار استيلاء نخب مدنية على الحكم الحدث الأكثر تكرارا، والتي غالبا ما تتحالف مع نخب عسكرية في إطار

"انقلابات واعدة" Promissory Coups كما تصفها "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo (2016)، حيث يدعي قادتها الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة حكومة منتخبة تتهم بالفساد والانحراف عن الحكم الديمقراطي، فقد لا يكون الجيش مسؤولاً ولكن شريكاً في تعطيل الديمقراطية، فالجيش غالباً ما يكون فاعلاً سياسياً يحظى بامتيازات مختلفة في الأنظمة الاستبدادية، ما يجعل ضباطه ينزعون لمقاومة التغيير الديمقراطي الذي يستهدف الحد من صلاحياتهم والمزايا التي يتمتعون بها، وذلك في ظل ضعف الهياكل المؤسسية الجديدة للحكم وكذا الأحزاب والمجتمع المدني، والتي تدعم تكريس المعايير والقواعد الجديدة ضمن الديمقراطيات الناشئة، وعلى ذلك تمثل عملية إرساء الإطار المؤسسي لتكريس السيطرة المدنية على الجيش إحدى التحديات الكبرى وأمرًا بالغ الأهمية لترسيخ الديمقراطية²⁵.

لا يمكن بالبناء على ما تقدم تصور نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر في غياب معيار السيطرة المدنية، فغياب وضعف هذه الركيزة الأساسية يفسح المجال للقيادة العسكرية التي تحوز القوة المادية لممارسة النفوذ السياسي، وإن كانت المعطيات التي يفرضها القانون الدولي الرهن عبر القواعد والاتفاقيات والمنظمات الدولية تحول غالباً دون الاستيلاء المباشر على زمام السلطة، مما أدى إلى تراجع ظاهرة الانقلابات التقليدية، مع ذلك فإنها لا تمنع عموماً النخب العسكرية في كثير من الدول من التدخل في الشؤون السياسية والتحكم في عملية صنع القرار وتوظيف النخب المدنية دعماً لمصالحها الخاصة، وبذلك فإن إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لتفعيل السيطرة المدنية هو الضمان لعدم انحراف الديمقراطية، وذلك نحو أشكال مشوهة أو هجينة وصبوب الانهيار في أقصى الحالات.

3. متطلبات تجسيد السيطرة المدنية:

وجد تقليدياً اتجاهان نظريان لتفسير السيطرة المدنية، والتي بموجبها يخضع الجيش والقوات الأمنية كمؤسسات تابعة للدولة للدستور والقانون والقيم والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة، وارتبط أول الاتجاهين بالعمل المرجعي الذي قدمه "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington تحت عنوان "الجندي والدولة" The Soldier and The State (1957)، أما الاتجاه الثاني فمثله "موريس جانowitz" Morris Janowitz وبالأخص من خلال كتابه "الجندي المحترف" The professional soldier (1960). أكد "هانتنغتون" على احترافية الجيش Military Professionalism، والتي تقوم حسب تحليله لواقع الديمقراطيات الغربية والأمريكية خصوصاً على

ثلاثة عوامل هي الخبرة Expertise المتعلقة باستخدام القوة، والمسؤولية Responsibility التي تخضع وظائف الجيش المعتمدة على توظيف القوة للرقابة الدستورية والقانونية، وأخيرا الطابع المؤسسي Corporateness بوجود تنظيم بيروقراطي محكوم بهرمية داخلية وقواعد خاصة للعمل، واعتبر "هانتنتون" أن تعزيز الرقابة المدنية يكون بالإقرار باستقلالية الجيش، فباجتماع قدر عال من المهنية والمعرفة لحدود الاختصاص العسكري، مع احتفاظ القيادة العسكرية بقدر من الاستقلالية في الاضطلاع بوظائفها المؤسسية يتجسد ما أطلق عليه "السيطرة الموضوعية" Objective Control، حيث ترتبط التبعية الفاعلة من قبل العسكر للمدنيين باضطلاع السياسيين باتخاذ القرارات ذات الصلة بالدفاع والأمن، بينما تولى لدوي الاختصاص العسكري مسؤولية وضع خطط التنفيذ المناسبة لتجسيد الأهداف السياسية في هذا المجال، وفي المحصلة يتوقع "هانتنتون" أن الاعتراف للجيش بصفة المؤسسة المتميزة بخبرات خاصة، وتحرره من التدخل المباشر للمجتمع المدني، يجعل ضباطه على استعداد للخضوع للسلطات المدنية، أو بعبارة أخرى أن تطوير فئة مهنية متميزة ومستقلة نسبيا من الضباط والجنود أو تحقيق الاحتراف العسكري، سيدفع الجيش ليكون محايدا سياسيا²⁶.

اعتمد "جانويتز" Janowitz وجهة نظر معاكسة رغم اتفاقه من حيث المبدأ مع "هانتنتون" Huntington على الاختلاف الجوهرى بين المجالين العسكري والمدني، إذ يقوم الأول على التسلسل الهرمي والنظام والانضباط الصارم، فيما يتسم الثاني بالفوضى وتقدير الحريات الفردية، مع ذلك تبنى "جانويتز" مدخلا أسماه التقارب Convergence لتفسير السيطرة المدنية، مقابل فكرة الفصل ذات الطابع المؤسسي Institutional التي قدمها نظيره، واعتبر أن اقتراب الجيوش من المجتمع والحياة المدنية هو ما يجعلها تؤمن بالقيم المدنية وتفتح على التطور والتجديد مهنيا ومؤسسيا، فيجب في تقديره أن تنغمس المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتنشغل بالشؤون العامة، كما أن على المدنيين الانخراط في الجيش للدفاع عن البلاد والديمقراطية، فقد أيد التجنيد الإجباري العام الذي اعتبره أداة رئيسية لتحقيق التقارب بين المجالين العسكري والمدني، فالتفاعل والتبادل المنتظم بين المجالين هو ما يضمن في تصوره استجابة الجيش للسلطات المدنية وتحقيق الرقابة أو السيطرة الذاتية Subjective Control، وذلك بإبقاء قيم المجتمع وتوقعاته حاضرة داخل المؤسسة العسكرية²⁷.

حدث تراكم معرفي لاحقاً من خلال الدراسات والأبحاث التي عنت بتفسير السيطرة المدنية، ومن ضمن ذلك مثالا وليس حصراً المقاربة التفسيرية الأكثر تكاملاً التي صاغها "بيتر فيفر"، والذي حاول تطوير نظرية بديلة للعلاقات المدنية العسكرية لا تنحصر في الخبرة الأمريكية²⁸، وقد استند في تحليله إلى مدخل "الاختيار العام" Public Choice، وانطلق من فكرة الإرادة والوكالة Agency وتحليل العلاقة بين الموكل والوكيل Principal-Agent Relationship، باعتباره أن الشعب يوكل الحكم وإدارة الشؤون العامة للسلطة المدنية المنتخبة، والتي بدورها توكل وظائف الدفاع والأمن للمؤسسات العسكرية والأمنية، وتطرق "فيفر" إلى الوسائل التي تمكن المؤسسات من أداء وظائفها، ومن ضمنها الرقابة التشريعية والمالية، والخوافز والعقوبات، والأطر الأخلاقية، وقسم عوامل تحقيق الرقابة المدنية المستوحاة من الأدبيات إلى قسمين، يرتبط أولها بالخصائص الداخلية للقوات المسلحة، ويتعلق ثانيها بالمجتمع المدني والنظام الدولي، ويشمل المستوى الأول عوامل مثل قيم المهنة العسكرية، ودرجة الدعم الشعبي للقوات المسلحة، وهيكلها الداخلي، ومصلحتها المؤسسية، وحجمها، وتماسكها الداخلي، أما الثاني فأدرجت فيه عوامل كطبيعة النظام السياسي السابق للانتقال الديمقراطي، والإرث الاستعماري، وما إذا كان الأمن الداخلي يمثل عامل تهديد، والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة تماسك النخبة السياسية، ومدى رسوخ النظام الديمقراطي، ووجود تهديد خارجي للدولة²⁹، ويبدو أن هذا الطرح الذي لا يقف عند التفاعلات في غاية التعقيد، إذ يشمل كما كبيرا من المتغيرات التي تخلق صعوبات متعلقة بقياسها في واقع الحالات.

وتعد نظرية التوافق Concordance Theory التي صاغتها "ريبيكا شيف" Rebecca L. Schiff، وكذا نظرية "دوجلاس بلاند" Douglas L. Bland تحت مسمى "نظرية اقتسام المسؤولية" The Theory of Shared Responsibility، من ضمن جهود التنظير التي سعت لتطوير إطار تحليلي للعلاقات المدنية وإيجاد حلول للمشكلات التي يطرحها هذا المجال، وعلى رأسها السيطرة المدنية، وقد سبقت مناقشة كل من هذين الإسهامين، كذلك تم التطرق إلى النموذج التحليلي الذي طوره "أوريل كرواسون" Aurel Croissant بمشاركة باحثين آخرين، واعتبر من خلاله أن السيطرة المدنية تتحدد على أساس ميزان القوة بين طرفي المعادلة في خمسة ميادين لصنع القرار، حيث لا تكون السيطرة الكاملة إلا من خلال التحكم المدني التام في المجالات الخمس، مع فرض الرقابة على

العسكريين والقدرة على محاسبتهم بمقتضى القانون، بينما يتحقق نظام الحكم العسكري المثالي بتحكم قيادة الجيش في دوائر صنع القرار الخمس.

تتفق جهود التنظير المختلفة على عوامل لتحقيق السيطرة المدنية، وفي مقدمتها تكريس المعايير والقواعد الدستورية والقانونية وإرساء الإطار المؤسساتي للديمقراطية، كذلك التكوين الاحترافي للقوات المسلحة، وتوطيد الحياد السياسي كثقافة للمؤسسات العسكرية والأمنية، لكن السيطرة المدنية ما تزال تثير معضلات نظرية وعملية تتعلق بتوليد الدوافع والحوافز التي تجعل الضباط الكبار يلتزمون بحدود اختصاصهم ضمن الديمقراطيات الناشئة خاصة، إذ تقتضي عملية الترسخ جهوداً ووقتها لتشكيل الإطار المؤسساتي وثبات المعايير الثقافية الملائمة.

ثالثاً: العلاقات المدنية العسكرية والانتقالات الديمقراطية

أكدت الأدبيات المتخصصة في المجال على أن إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية بالمعايير الديمقراطية تمثل شرطاً ضرورياً لترسيخ الديمقراطية، ففي هذا الصدد شدد "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski على أن الجيش يجب أن يوضع في إطار مؤسساتي للسيطرة المدنية، فذلك يمثل عنصراً محورياً لترسيخ الديمقراطية، وجادل "روبرت دال" Robert Dahl من جهته بأنه ما لم تكن القوى العسكرية والأمنية تحت السيطرة الكاملة للمدنيين المنتخبين ديمقراطياً، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا يتوقع أن تقوم أو تبقى، في المقابل فإن الدراسات المتخصصة على كثرتها مع التجارب في الثمانينيات والتسعينيات قد تجاهلت الخوض في أي تأثير أو دور محتمل للجيش في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وهذا بتأكيد المتخصصين من بينهم "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo و"ألفريد ستيان" Alfred Stepan³⁰.

1. الجيوش والقوى الأمنية في التنظير للانتقالات الديمقراطية:

أقر "ألفريد ستيان" Alfred Stepan من منطلق كونه أحد المساهمين في التأصيل لحقل الانتقالات إلى الديمقراطية، وذلك بالأخص لمشاركته في المجلدات الأربع تحت عنوان "الانتقالات من الحكم التسلطي" Transitions from Authoritarian Rule، أن الجيل الأول من المنظرين لظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية قد أغفلوا مسألة إدارة الديمقراطيات الجديدة لجيوشها وأجهزتها الأمنية،

بينما انصب تركيزهم على التخلص من الأنظمة السلطوية، والتي كانت عسكرية في غالبيتها، لكن وبعد زهاء العقدين بدأت تلوح فرص لتصحيح الوضع وسد بعض الفجوات والنقص بفضله كتابات بعض الباحثين، وركز من بينهم على ما قدمه "فيلبي أغويرو" Felipe Agüero و"ناريس سيررا" Narcis Serra في الكتاب الذي حرره تحت عنوان "ديمقراطيات في خطر" Democracies in Danger، والمنبثق عن أشغال ونقاشات الجمعية العامة الثالثة لنادي مدريد المنظمة المستقلة التي تعنى بتعزيز الديمقراطية عبر العالم³¹.

لم يول رواد الحقل المتخصص في الانتقال الديمقراطي والمتفرع عن السياسة المقارنة اهتماما بدور الجيش وقوى الأمن في مرحلة الانتقال، والتي تعرف على أنها المحطة الفارقة بين السلطوية والديمقراطية، وتأتي مع توافق القوى السياسية على تعويض النظام السلطوي البائد أو الذي يوشك على الانهيار حسب الحالة على إقامة نظام ديمقراطي، وبإجراء أول انتخابات بمعايير الحرية والنزاهة أو الانتخابات التأسيسية Founding Elections كما وصفها "غويرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell و"فيليب شميتير" Philippe C. Schmitter ووصول نخب جديدة للحكم³². تستكمل مرحلة الترسخ Consolidation اللاحقة من خلال عملية متعددة الأبعاد وأطول مدا زمنية، فهناك من يعتقد أنها تمتد لجيل كامل، وإن لم تستغرق هذه المدة في إسبانيا مثلا حسب "ناريس سيررا" Narcis Serra، والذي يرى أن أدق تعريف لهذه العملية قد صاغه "خوان لينز" Juan J. Linz وألفريد ستين" Alfred Stepan، وقد اعتبرا أن ترسيخ الديمقراطية يتجسد على المستويات السلوكية والموقفية والمؤسسية، سلوكيا بعدم تسخير أي من الفاعلين السياسيين لجهود وموارد لتقويض النظام الديمقراطي، وموقفيا بسيادة القناعة لدى الغالبية الساحقة من الرأي العام بأن الديمقراطية تمثل أفضل نظام لحكم المجتمع وبلوغ أهدافه وتطلعاته، ومؤسسيا بخضوع كل الجهات الحكومية وغير الحكومية في حل النزاعات للمؤسسات والقوانين والإجراءات المحددة التي أقرتها العملية الديمقراطية، بمعنى القبول العام بالعملية الديمقراطية وامتناع اللاعبين الرئيسيين عن مقاطعة اللعبة كما عبر "جوسيب دي بالما" Giuseppe Di Palma، وذلك ما اختصره "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski في مقولته الشائعة: "أن تصبح الديمقراطية اللعبة الوحيدة في المدينة" The Only Game in Town، هذا الأخير اعترف

بأن إحدى الضمانات التي يتوجب أن يكفلها الإطار المؤسسي للديمقراطية هو السيطرة المدنية، وهي تعد محورية لترسيخ الديمقراطية على حد وصفه³³.

وإذا كانت الأدبيات قد أقرت بضرورة معالجة العلاقات المدنية- العسكرية كخطوة أساسية ضمن مسار ترسيخ الديمقراطية، فإنها لم تتعمق في معظمها في تحليل التفاصيل التي تشكل وتحدد الإطار الديمقراطي لهذه العلاقات، وقدم "خوليو صامويل فالنزيولا" Julio Samuel Valenzuela مساهمة متميزة عن الاتجاه العام، حيث أدرج عناصر تحليلية تمكن في تقدير "سيرا" Serra من الربط بين عملية الترسيع وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية، وذلك من خلال التأكيد على أهمية مراجعة اتفاقيات وأحكام كانت مفيدة في مرحلة الانتقال، والتي يمكن أن تتحول إلى عوامل وخيمة يستوجب الترسيع الديمقراطي تقليصها إلى حد القضاء عليها، ومن بين العناصر المعيقة النفوذ السياسي للقوات المسلحة وتدخلها لفرض شروط على المؤسسات الديمقراطية المنتخبة³⁴.

تمر عملية تأسيس علاقات مدنية- عسكرية ذات طابع ديمقراطي بجيلين للإصلاح، وذلك وفقا لكل من "تيموثي إدmond" Timothy Edmunds و"أندرو كوتي" Andrew Cottey و"أنطوني فورستر" Anthony Forster، حيث تشهد المرحلة الأولى إرساء الإطار المؤسسي للإشراف الديمقراطي على قطاع الدفاع والأمن، وهي الخطوة التي لا يمكن أن تتم دون تسليم الجيش بحدوث الانتقال والامتناع عن التدخل لإعاقته، وهو ما يتيح إصلاح القطاع الأمني في المرحلة اللاحقة، وذلك لتكريس السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة وسياسة الدفاع عبر بناء قدرات هذه المؤسسات وتعزيز قوتها³⁵، ويخطط "سيرا" لمسار الترسيع على ضوء الخبرة الإسبانية مدرجا ثلاث محطات على الأقل تعقب الحقبة الانتقالية، تقتضي المرحلة الأولى إلغاء الاستقلالية التنظيمية والسياسية للقوات المسلحة، ما يقوم على التحكم الديمقراطي في الميزانية والسياسة الأمنية، ويعتمد اجتياز المحطة الثانية على رضوخ القوات المسلحة للسيادة المدنية والقضائية الديمقراطية، وتستكمل المرحلة الأخيرة بالسيطرة الأيديولوجية عبر التحكم في التكوين والتنظيم الداخلي للمؤسسات الأمنية، لتصبح هذه الأخيرة في محصلة الأمر قطاعا مندمجا في إدارة الدولة ومواليها لها، وتم اجتياز هذا المسار في ثلاثة عشر عاما في حالة إسبانيا³⁶.

يتأثر مسار ترسيخ الديمقراطية بطبيعة النظام التسليحي السابق ومكانة العسكر والقوى المسلحة في حكمه، والمؤكد أن السيطرة المدنية تنهياً عبر مراحل وخطوات يأتي في بدايتها دفع الجيش لالتزام الحياد

السياسي، وقد تختلف التجارب باختلاف خصائص وظروف الأنظمة، لكن معايير السيطرة تبقى محل اتفاق في المجمل، فلا مجال للحديث عن سيطرة مدنية ديمقراطية دون تحكم في سياسة الدفاع والأمن وميزانيتها، ودون خضوع المؤسسة العسكرية والأمنية للرقابة المدنية التشريعية والقضائية، مع إمكانية المحاسبة وتوقيع العقاب من خلال إجراءات القضاء المدني، وقد يكون الخلاف بشأن هامش الاستقلالية التنظيمية ومستوى المشاركة العسكرية في السياسة الأمنية.

ويبرز مفهوم إصلاح القطاع الأمني Security Sector Reform في سياق ترسيخ الديمقراطية الناشئة كركيزة لتجسيد السيطرة المدنية، ويعتبر "فيلبي أغويرو" أن هذا المفهوم يعبر عن مقاربة شاملة صاغتها الدوائر السياسية البريطانية لإعادة تشكيل الأوضاع في أعقاب النزاعات، حيث تقوم على فرضية الترابط الوثيق بين الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة والإصلاح الكامل للقطاع الأمني، كما ويرتبط المفهوم الأخير بالتطور في مفهوم الأمن الذي يتمحور حول الإنسان أو المواطن بدلا من الدولة، ويعكس تحديا مزدوجا يجمع تطوير مؤسسات راسخة للسيطرة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية مع كفاءتها وفعاليتها في حماية المواطنين وضمان أمنهم³⁷، ويقوم الإصلاح الأمني على إعادة الهيكلة العضوية والوظيفية والأيدولوجية للقطاع الأمني ككل، والذي يضم كل القوات المخولة قانونا باستخدام القوة وهي الجيش، والشرطة، والقوات شبه العسكرية، وقوات الدرك، وأجهزة المخابرات، وخفر السواحل، وحرس الحدود، والجمارك...³⁸، بل إن القطاع الأمني في نظر المروجين لمفهوم إصلاح القطاع الأمني يشمل أيضا المؤسسات المدنية، وخاصة منها المسؤولة عن إدارة والإشراف على القوى الأمنية، يضاف إليها مؤسسات العدالة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهناك من يدرج الجماعات المسلحة غير الأمنية ذات الدور السلبي أمنيا كالعصابات والحركات الانفصالية³⁹.

اعتبرت الأدبيات أن تكريس السيطرة المدنية على القوات المسلحة يمثل شرطا حيويا لترسيخ الديمقراطية، ويعكس بروز مفهوم إصلاح القطاع الأمني التطور الذي بلغته جهود التنظير لإرساء السيطرة المدنية، وإنهاء التهديد المحتمل لقوى الأمن لاستمرارية وبقاء النظام الديمقراطي، لكن الأعمال الأكاديمية أهملت وبشكل واضح دور وتأثير القوات المسلحة وبالأخص الجيش في مرحلة الانتقال، إلا أن التحولات التي أحدثتها الانتفاضات في المنطقة العربية بنهاية العشرية الأولى من الألفية الحالية ساهمت في لفت انتباه بعض الباحثين لهذا الفراغ، والذين أقحموا هذا العامل ضمن الأجندة البحثية لما يسمى علم الانتقال،

حيث ظهر أن موقف وسلوك الجيش كان محددًا لمسارات التحول السياسي، ومنه كان الانشغال بتفسير التباينات في هذه المواقف والسلوكيات وانعكاساتها على مستقبل الأنظمة السياسية في الحالات الانتقالية.

2. انتفاضات الربيع العربي وبروز الجيش كفاعل في المراحل الانتقالية:

دفعت أحداث ما سمي إعلامياً الربيع العربي بعض الباحثين إلى تصويب أبحاثهم نحو تحليل وتفسير دور الجيوش وقياداتها في تحديد مصير الانتفاضات الشعبية في بعض بلدان المنطقة العربية، فإذا كان دور الجيش مثلاً لا حصراً قد حضر في حالة البرتغال التي بدأت معها الموجة الثالثة، حيث أطاحت "حركة القوات المسلحة" بالنظام في 25 أبريل 1974 لتمهيد لعملية الانتقال الديمقراطي⁴⁰، فالانتفاضات العربية أثبتت بالشواهد أن دور الجيش كان محددًا في فسخ مجال تغيير النظام أو تثبيطه، ولم تقف عند ذلك إذ زعزعت القناعة التي ظلت صامدة لدى باحثي السياسة المقارنة بخصوص منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية، حيث كان الاعتقاد راسخاً بأن الجيوش وقياداتها والأجهزة الأمنية عموماً تمثل صمام الأمان بالنسبة للأنظمة التسلطية، وهو ما عبرت عنه "إيفا بيلين" Eva Bellin التي كتبت: "إنها الإرادة المخلصة ومقدرة جهاز الدولة القاهر على إطفاء أي أمل ولو ضئيل في انبعاث روح الديمقراطية"⁴¹.

يربط "زولتان باراني" Zoltan Barany بين فشل الدوائر الأكاديمية والمخابرات الغربية في توقع الانتفاضات العربية وشرح الدراسات العلمية عن الجيوش العربية، ما يفسره بغطاء السرية القصوى الذي أسدلته الأنظمة التسلطية في المنطقة على جيوشها⁴²، في المقابل يرى "وليام تايلور" William C. Taylor أن الدراسات عن العلاقات المدنية- العسكرية في الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية قد مرت بثلاثة أطوار، فبين الخمسينيات والسبعينيات انشغلت بتفسير موجة الانقلابات التي اجتاحت المنطقة منذ إطاحة "بكر صدقي" بالملكية الدستورية في العراق عام 1936 إلى استيلاء "علي عبد الله صالح" على حكومة شمال اليمن عام 1978، وهي فترة مثلت عصراً ذهبياً لهذه الدراسات التي بحثت في الأسباب التي جعلت من التدخل العسكري في المجال السياسي قاعدة وليس استثناء، وبحلول عقد الثمانينيات ومع التغير الجذري في الأوضاع السياسية التي مالت للاستقرار، فقد ولى عهد الانقلابات، ذلك بعد أن أوصلت "معمر القذافي" في ليبيا للحكم عام 1969، و"حافظ الأسد" في سوريا عام 1970، و"علي عبد الله صالح" في شمال اليمن 1978، و"زين العابدين بن علي" في تونس عام 1987، وإثر تولي حسني مبارك للرئاسة عقب اغتيال "أنور السادات"، وأدت الطبيعة الغامضة لهذه

الأنظمة الاستبدادية إلى ركود كبير في دراسات العلاقات المدنية- العسكرية، والتي أجمعت على قتلها على تحول في دور الجيوش إلى حماية الأنظمة بدل الإطاحة بها⁴³.

ومهد لظهور الجيل الثالث من دراسات العلاقات المدنية- العسكرية حسب "تايلور" Taylor مشروع غير معروف على نطاق واسع، وقد أخرجه كل من "بيرث هانسن" Birthe Hansen و"كارستن جانسن" Carsten Jensen في 2008، وزعم الباحثان في هذا العمل أنه طرأ تحول في العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، وافترض أن الجيوش ستعتمد بدلا من الدفاع عن قادتها الذين تحولوا لرؤساء استبداديين إلى حماية مصالح المواطنين والمجتمع المدني المستقل، لتأتي الانتفاضات العربية بين 2010 و 2013 التي وفرت وقائعها معطيات لاختبار هذه الفرضية، كما أنها أرخت لفترة جديدة مزدهرة بالدراسات الرصينة حول السلوك المدني العسكري في المنطقة⁴⁴.

وعمد الباحثون إلى تفسير التباين في مواقف وسلوك الجيوش خاصة في السياق الثوري، وفي هذا الصدد ركز "تايلور" Taylor على نوعين من العوامل التي تحدد استجابات الجوش، فبالنسبة إليه يتمثل النهج الأمثل في التعرف على القيود Restraints التي تفرض والمصالح Interests التي تحظى بها الجيوش، ففي حالة كانت القيود قليلة والمصالح عالية من دعم الجماهير اصطف الجيش مع المتظاهرين على نحو ما حدث في تونس، وفي وجود درجة عالية من القيود مقابل مصالح ضئيلة من دعم الشارع مال الجيش للدفاع عن النظام في سوريا والبحرين، أما في مصر فقد ضعفت القيود ومعها المصالح ما دفع الجيش لإظهار دعمه على مضض للمتفضين، وأدت القيود والمصالح العالية لانقسام في أوساط الجيش في دعمه للنظام في حالي ليبيا واليمن، فالجيش وفقا لهذا النموذج التحليلي يمثل فاعلا عقلانيا يصنع قراراته في سياق تقييم مستمر للقيود والمصالح⁴⁵.

وعمل "زولتان باراني" Zoltan Barany من جهته على صياغة إطار معرفي يمكن من تفسير التباين في اتجاهات القيادات العسكرية بين الولاء للنظام ودعم الثورة أو الانقسام أو اتخاذ موقف الحياد، واعتمد في مساعاه منهجية تتبع العمليات Process-Tracing Method، وتقوم حسب شرحه على التفصيل والسرد العميق للحالات لاستيضاح كيفية صياغة القرارات، ثم يتبع ذلك بمقارنة مبنية على التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية استجابة الجيوش ومحددات القرار العسكري، ورأى أن هذه الأخيرة تصدر عن أربعة نطاقات هي مصادر المعلومات للقيادة العسكرية، وتشمل الجيش والدولة والمجتمع والبيئة الدولية،

وحدد مجموعة من العوامل المؤثرة ضمن كل من هذه المجالات التي رتبها تسلسليا حسب قوة تأثيرها، فالأهم على الإطلاق هي المعلومات الخاصة بالقوات المسلحة وتتعلق بصفاتها وخصائصها وكل التفاصيل المتعلقة بها، وتتأثر القرارات العسكرية في المستوى الثاني بالدولة وعلاقتها بالقوات المسلحة، وطبيعة نظامها الحاكم وتاريخه، وأوامر الساسة للجيش خلال الثورة، ويولي قادة الجيش اهتماما بعد ذلك بنطاق المجتمع وبالأخص من حيث علاقته بالقوات المسلحة، والخصائص العامة للمتظاهرين أو الثوار، وفي مستوى أخير يراعي الجيش الوضع الدولي والعوامل المنبثقة عنه كالتهديد بالتدخل الخارجي، أو بقطع المساعدات الخارجية ومنها العسكرية، وهذه المجالات غير منفصلة بل إنها متداخلة وذات تأثير متبادل⁴⁶.

أشار "باراني" إلى وجود عوامل ومتغيرات تحدد مواقف الجيوش إزاء الثورات وتوزع على المجالات الأربعة التي ذكرها، وقد رتبها أيضا حسب أهميتها وبدأ بالعوامل العسكرية على رأسها التماسك الداخلي، والذي يوحد الصف الداخلي ويمنع الانشقاقات، وتقف درجة التماسك على مجموعة من المقاييس كالتباينات العرقية والدينية والقبلية والجهوية بين الضباط والمجندين، ويؤكد الباحث على عوامل أخرى ذات صلة بالمجال العسكري كتركيبة الجيش، والاعتماد في تشكيله على التطوع والاحتراف أو التجنيد الإجباري، ويعرج على عامل آخر يتمثل في موقف قيادة الجيش من النظام وشرعيته، لينتقل لتسليط الضوء على العوامل المرتبطة بالمجالات الأخرى، ففي مجال الدولة يؤكد على أن أبرز عامل هو معاملة النظام للجيش التي تتحدد بمستوى العناية بالجيش وبالوضع المادي ورفاهية أفراده، وفي العوامل الاجتماعية يقدم حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات، فالحجم الكبير يؤدي إلى حتمية استنجد النظام بالجيش، أما الشرائح الاجتماعية المشككة لها وطبيعتها بين السلمية والعنف فتؤثر على قرار الجيش بين دعمها وقمعها، ويتصور الباحث أن العامل الأقوى في المجال الخارجي هو احتمال التدخل الخارجي، والذي يثير مسألة أخرى حول الطرف الذي يتوقع أن تميل له القوى الخارجية، واختصر "باراني" أخيرا ثمة مجهوده تسهيلا على الباحثين وربحا للوقت الثمين، حيث حث على التركيز على ستة متغيرات لتبين القرارات العسكرية إزاء الانتفاضة أو الثورة، وقد ظهرت أهميتها من دراسة عشرات النماذج الثورية ورتبها على النحو الآتي: 1- التماسك الداخلي للقوات المسلحة، 2- الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميا، 3- معاملة النظام للجيش، 4- رؤية قادة الجيش لشرعية النظام، 5- حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات، 6- احتمالات التدخل الأجنبي⁴⁷.

وعرج الباحث على إسقاط نظريته على واقع الحالات العربية بعد 2011، فقد ارتبط موقف الجيش في تونس في نظره باعتبارات متعلقة بالجيش ذاته وأخرى بالدولة، وعلى رأسها معاملة النظام للجيش حيث عمل على إضعافه وتحييده سياسيا على مدار عقود خلال حكم كل من "الحبيب بورقيبة" ثم "زين العابدين بن علي"، فهذا الأخير حرص على إبقاء الجيش ضعيفا قواما (قراية ثلاثين ألف) وتمويلا (أقل ميزانية تسليح بين الجيوش العربية 70 مليون دولار سنويا)، وكرس بالموازاة الدولة البوليسية بتعزيز الأجهزة الأمنية تحت وصاية وزارة الداخلية (تسع وأربعون ألف عنصر إضافة إلى 30 ألف مخبر للشرطة)، مع الأولوية ومزايا أكبر لعمودها الفقري الحرس الوطني المدرب تدريبا عاليا ويضم إثني عشر ألف عنصر، وتبجيلها بزيادة في الميزانية فاقت ميزانية الجيش بأكثر من 50%، فلم يجد الجيش بذلك أي مصلحة للتدخل للحفاظ على النظام، وتمتع الجيش التونسي بمزايا إضافية عززت من نزوعه للحياد على رأسها تجانس تركيبته لاعتماده على التجنيد من جميع أنحاء البلاد، وهو ما حال دون ظهور انقسامات وسطه، ومثل الجيش التونسي بذلك مؤسسة وطنية وبجياده السياسي كان من أكثر الجيوش العربية احترافية، وهي عوامل جعلته يحظى بصورة إيجابية لدى الشعب التونسي، وأشار "باراني" إلى عامل خارجي عرضي هو تلقي بعض ضباط الجيش للتدريب في الولايات المتحدة واحتكاكهم بنظرائهم الغربيين في إطار التعاون العسكري الدولي، كل تلك العوامل وقفت وراء رفض قائد الأركان "رشيد عمار" الاستجابة لمطالبة الرئيس التونسي بقمع المتظاهرين بعد فشل قوات الأمن في احتواء الوضع، بل إن الجنود شكلوا درع حماية بوقوفهم بين الطرفين.⁴⁸

وجادل الباحث "شاران غريوال" Sharan Grewal في عمل أحدث بأن سلوك الجيش في المراحل الانتقالية يتحدد وفقا لمعاملته من قبل النظام التسلطي، فذلك يمثل إرثا يحدد من جهة احتمالية الانتقال إلى الديمقراطية والشكل الذي يمكن أن تنهار من خلاله، حيث أن الجيوش التي عمد الحكام المستبدون لتقويتها لضمان ولائها عبر تقاسم السلطة والثروة تتخوف من الديمقراطية وتعددها تهديدا لمصالحها، وعليه فإن الجيوش من هذه الشاكلة تميل إلى قمع الانتفاضات الشعبية، وفي حال فشلها في قطع الطريق على الديمقراطية فإنه يرجح أن تنقلب عليها مستقبلا، وعلى النقيض من ذلك من المرجح أن تمهيش الحكام المتسلطين للجيوش وإضعافها عبر موازنتها يجعلها تنظر إلى الديمقراطية كفرصة للكسب، زيادة على ذلك فإن الديمقراطية وإن كانت أسهل مع الجيوش المهمشة، فإن هذه الأخيرة أقل قدرة على

منع انزلاق الانتفاضات الشعبية إلى حروب أهلية، كما تتميز بسهولة استقطابها لحركة إسقاط النظام القائم⁴⁹.

ويسلك الحكام المستبدون وفق هذا التصور أحد النمطين المثاليين كإستراتيجية لمواجهة معضلة الانقلاب، ففي تقدير الباحث "ميلان سفوليك" Milan W. Svoblik (2012) يحدث سقوط نحو 60% من الدكتاتوريين بفعل عسكرهم، مع أن وجود الجيوش حيوي للأمن الداخلي والخارجي للأنظمة التسلطية، ويعكس سلوك الرئيس المصري "حسني مبارك" (1981-2011) التوجه لتقوية الجيش حفاظا على ولائه، وذلك بإعطائه "فيتو" في المسائل الأمنية ناهيك عن المزايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، كتعيين كبار الضباط في المناصب المدنية العليا بصفة وزراء وسفراء ومحافظين، إضافة إلى الإغداق على الجيش من الموازنة العامة لتغطية كتلة الرواتب الكبيرة، فضلا عن إطلاق يد الجيش للتحكم في قطاعات اقتصادية واسعة، ومع تلبية مصالحه المؤسسية كان الجيش متمسكا بمبارك. جسد الخيار الاستراتيجي الآخر -التهميش- في تونس وتضمن إضعاف قدرات الجيش ماديا، وإبعاده عن السلطة السياسية، وموازنته بقوى شبه عسكرية ما يجعل الانقلاب مستبعدا بحرمان الجيش من القوة والعلاقات اللازمة لإنفاذه. لقد حابي "بن علي" (1987-2011) الحرس الرئاسي والحرس الوطني، مقابل ذلك قيد الجيش بميزانية ضئيلة وسلاح قديم مع تحجيم نفوذه السياسي، ومع استبعاد تعاون القوات الأمنية في أي انقلاب بالنظر لامتيازاتها وتنافسها المؤسسي والسياسي مع الجيش، وكما حلل قائد الحرس الرئاسي السابق "علي السرياطي" فإن الجيش التونسي لم يكن مؤهلا لإزاحة "بن علي"⁵⁰.

خاتمة:

تقوم الديمقراطية على إيجاد حل لمعضلة "من يحرس الحرس"، أو كيف يتم التحكم بالقوى المسلحة للدولة، والتي تقوم بمهام الدفاع عن الأمن وتشتأثر بامتلاك وسائل الردع والإكراه الشرعي، فالفارقة تكمن في ضرورة نھوضها بدورها على أكمل وجه دون استخدام قوتها كنفوذ سياسي والتدخل المباشر وغير المباشر في الحكم، ذلك لا يتم في التنظير إلا عبر تفعيل أحد أهم المبادئ الديمقراطية المتمثل في السيطرة المدنية، والتي تقوم على خلق الإطار المؤسسي والقانوني للنظام الديمقراطي، والذي من شأنه تفعيل مبادئ الرقابة والمحاسبة والشفافية على وفي كل مؤسسات الدولة، ويسري ذلك على المؤسسات العسكرية والأمنية، غير أن السيطرة على هذه الأخيرة لا تتم دون إعادة هيكلتها بنائيا ووظيفيا، وحتى عقائديا

استكمالاً لمتطلبات الاحترافية، مع التركيز الكامل على تمكينها من الاضطلاع بدورها بفعالية، ما يرتبط بتحديد مستوى تدخلها في صياغة السياسة الأمنية والتخطيط لتنفيذها لعدم إهدار الخبرات والكفاءات التي تضمها، ويعكس مفهوم إصلاح القطاع الأمني الذي برز في إطار البحث عن سبل ترسيخ الديمقراطيات الناشئة ويجمع هذه المتطلبات، وذلك في إطار مقارنة تؤكد على الجمع بين السيطرة الديمقراطية وتحقيق أمن المجتمع وأهداف التنمية ومبادئ الحكم الرشيد.

كان تركيز الأدبيات في مجال العلاقات المدنية العسكرية منصبا على تشخيص عوامل الانقلابات والتدخلات العسكرية، وبالأخص على طرق تكريس السيطرة المدنية للحيلولة دونها منذ الجيل الأول من الدراسات في هذا الميدان، وفي الحقل المعرفي المتخصص في الانتقالات الديمقراطية أكدت الأبحاث على العلاقة الشرطية بين السيطرة المدنية وترسيخ النظام الديمقراطي، غير أنها لم تولي عناية لتأثير طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية قبل الانتقال ولا لدور الجيش في هذه العملية، لينهض بعض الباحثين بمهمة استدراك هذا الفراغ لاسيما بعد تجليات الانتفاضات في المنطقة العربية بعد 2011، حيث ظهرت الجيوش كفاعل رئيسي في تحديد مسارات وانعكاسات الهبات الشعبية على أنظمة الحكم، وفي هذا السياق تشكل مبحث جديد في دراسات العلاقات المدنية- العسكرية، والذي رغم بعض الإسهامات ما يزال مجالا خصبا للبحث العلمي.

التهميش:

¹ محمد نجيب عمارة، "العلاقات العسكرية- المدنية والتحديات الجديدة"، دراسات إستراتيجية، العدد 12 (سبتمبر 2010)، ص 117.

² Peter D. Feaver, "Civil-Military Relations", Annual Review of Political Science, Vol. 2, No. 1 (June 1999), pp 211, 212.

Thomas Owens Mackubin, "Civil-Military Relations", Oxford Research Encyclopedias, 30 November 2017, p 1, downloaded: 22/08/2022, the link: <https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123?print=pdf>

³ Ibidem.

⁴ Feaver, Op. cit, p 211.

⁵ Aurel Croissant, David Kuehn, "Introduction", In Aurel Croissant, David Kuehn (Ed), *Reforming Civil-Military Relations in New Democracies: Democratic Control and Military Effectiveness in Comparative Perspectives* (Cham: Springer, 2017), p 3.

⁶ Feaver, Op. cit, p 214.

⁷ Peter D. Feaver, "The Civil- Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control", *Armed Forces & Society*, Vol. 23, No. 2 (Winter 1996), pp 151, 152.

⁸ David E. Albright, "A Comparative Conceptualization of Civil- Military Relations", *World Politics*, Vol. 32, No.04 (July 1980), p 555.

شادية فتحي إبراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، *النهضة*، المجلد 07، العدد 04 (أكتوبر 2006)، ص ص 3-4.

⁹ Albright, Op.cit, pp 573- 575.

¹⁰ Rebecca L. Schiff, "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance", *Armed Forces & Society*, Vol. 22, No. 1 (Fall 1995), pp 7- 24.

إسراء أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص ص 24، 25.

¹¹ نفس المرجع، ص ص 25، 26.

Douglas L. Bland, "A Unified Theory Of Civil-Military Relations", *Armed Forces & Society*, Vol. 26, No. 1 (Fall 1999), pp 9, 10.

Ross Graham, "Civil Control of the Canadian Forces: National Direction and National Command", *Canadian Military Journal*, Spring 2002, p 26, accessed 15/11/2022:

<http://www.journal.forces.gc.ca/vo3/no1/doc/23-30-eng.pdf>

¹² شادية فتحي إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 4، 5.

إبراهيم اسعدي، "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية- العسكرية"، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2020، ص 3، شوهدي في 2022/11/15، انظر:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Covid-19-and-the-Reassessment-of-Civil-Military-Relations.pdf>

¹³ إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 27.

Albright, Op. cit, p 555.

¹⁴ Jeffrey W. Donnithorne, *Culture Wars: Air Force Culture and Civil-Military Relations* (Maxwell AFB, Alabama: Air University Press, 2013), p 9, download 24/11/2022, look:

https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/AUPress/Papers/DP_0010_DONNITHORNE_CULTURE_WARS.PDF

¹⁵ جوزيف سويتز، بول سي. فان فينما، روبرت بيريز، "مقدمة: تعريف المؤسسات العسكرية، لماذا ندرس المؤسسات العسكرية؟"، في جوزيف سويتز، بول سي. فان فينما، روبرت بيريز (محررين)، إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ص ص 14، 15.

¹⁶ Aurel Croissant, David Kuehn, Paul W. Chambers, Siegfried O. Wolf, "Conceptualising Civil-Military Relations in Emerging Democracies", *European Political Science*, Vol. 10, No. 2 (March 2011), p 137.

¹⁷ Ibid, pp 138, 139.

Aurel Croissant, David Kuehn, Philip Lorenz, *Breaking With the Past? Civil-Military Relations in the Emerging Democracies of East Asia* (Honolulu, Hawaii: the East-West Center, 2012), p 4, downloaded from jstor on 02/12/2022, by the link: <https://www.jstor.org/stable/resrep06501>

¹⁸ Mackubin, Op. cit, p 6.

¹⁹ Croissant, Kuehn, Lorenz, Op.cit, pp 4, 5.

Croissant, Chambers, Wolf, Op. cit, pp 4, 5.

²⁰ David Kuehn, Aurel Croissant, *Routes to Reform: Civil-Military Relations and Democracy in the Third Wave* (Oxford: Oxford University Press, 2023), p 24.

²¹ Ibid, pp 24, 26.

Croissant, Chambers, Wolf, Op. cit, pp 139- 141.

²² Kuehn, Croissant, Op. cit, pp 49- 50.

²³ Ibid, pp 50- 51.

Aurel Croissant, et al, "Beyond the Fallacy of Coup-ism: Conceptualizing Civilian Control of The Military in Emerging Democracies", *Democratization*, Vol. 17, No. 5 (October 2010), pp 951- 952.

Wolfgang Merkel, "Embedded and Defective Democracies", *Democratization*, Vol.11, No.5 (December 2004), p 36.

²⁴ Kuehn, Croissant, Op. cit, pp 51- 52.

Croissant, et al, Op. cit, p 954.

²⁵ Kuehn, Croissant, Op. cit, pp 52- 53.

Croissant, et al, Op. cit, pp 953- 954.

²⁶ Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance", SSR Papers Vol. 2, DCAF centre for security, development and the rule of law, Ubiquity Press Ltd, London, 2011, p 9, accessed on 12/08/2025:

<https://ubiquitypress.com/reader/books/pdf/10.5334/bbm>

عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة (الظعنين- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص ص 86- 87.

هاني سليمان، العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص 19، 20.

²⁷ Lutterbeck, Op. cit, p 9.

ماضي، المرجع السابق، ص ص 87، 90.

²⁸ شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص 13.

²⁹ ماضي، المرجع السابق، ص 92.

³⁰ Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas (Princeton/ Oxford: Princeton University Press, 2012), p 2.

روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص 136.

³¹ ألفرد ستيبان، "مقدمة: النقض في تنظير المشاكل السياسية في الأدب المؤسس لتحقيق الديمقراطية"، في ألفرد ستيبان، ديمقراطيات في خطر، ترجمة: أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص ص 12- 13.

³² ماضي، مرجع سابق، ص ص 107- 108.

³³ نارسييس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة: وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 29- 32.

³⁴ نفس المرجع، ص ص 33- 35.

³⁵ David Pion-Berlin, Danijela Dudley, Civil-Military Relations: What Is the State of the Field, in Anders McD Sookermany, **Handbook of Military Sciences** (Cham: Springer, 2020), pp 6– 7, accessed on 10/0/2025:

https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-02866-4_37-1.pdf?pdf=inline%20link

³⁶ ستيان، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

نرسييس سيرا، "أبعد من تحديد الديمقراطية الذي تشكله القوات المسلحة والشرطة والاستخبارات: الحالة الإسبانية"، في ستيان، مرجع سابق، ص ص 123- 126.

³⁷ ستيان، مرجع سابق، ص 20.

فيلبي أغويرو، "التحدي المزدوج الجديد: السيطرة الديمقراطية وكفاءة الجيش، الشرطة، الاستخبارات"، في ستيان، المرجع السابق، ص ص 96- 97.

³⁸ عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية (بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004)، ص 913.

³⁹ Thomas C. Bruneau, Florina Cristiana Matei, "Towards a New Conceptualization of Democratization and Civil-Military Relations", Democratization, Vol. 15, No. 5 (December 2008), p 916.

⁴⁰ جاك ووديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص ص 24، 25.

⁴¹ مارك لينش، "مقدمة"، في مارك لينش (محرراً)، شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة: هالة سنو، محمد عثمان خليفة عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص ص 17، 20.

⁴² زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص ص 14- 16.

⁴³ William C. Taylor, Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria (New York: Palgrave Macmillan, 2014), pp 23– 24.

⁴⁴ Ibid, p 24.

⁴⁵ Ibid, pp 3, 44.

⁴⁶ باراني، المرجع السابق، ص ص 52- 59.

⁴⁷ نفس المرجع، ص ص 59 - 75.

⁴⁸ نفس المرجع، ص ص 231 - 235.

⁴⁹ Sharan Grewal, *Soldiers of Democracy? Military Legacies and the Arab Spring* (Oxford: Oxford University Press, 2023), pp 2- 3.

⁵⁰ Ibid, pp 3- 4.